# تصاعد المعارك في الفاشر غربي السودان وعدد النازحين يتجاوز المليون

«وكـــالات» : تستمر المواجهات المسلحة في مدينة الفاشر شمال غربي السودان والمناطق المحيطة بها، حيث تشتد الاشتباكات بين الجيش السوداني وحلفائه من جهة، وقوات الدعم السريع من جهة أخرى، مما يزيد من سوء الأوضاع الإنسانية في المنطقة.

ونزح أكثر من مليون شخص من مخيم زمزم للنازحين إلى مدينة الفاشر في الأسبوعين الماضيين، وفقًا لمفوضية العون الإنساني في شمال دارفور.

ووفقا لأحدث تقرير صادر عن المفوضية الحكومية، بلغ إجمالي النازحين في مدينة الفاشر مليونًا و798 ألفا، أي ما يعادل 350 ألفا و217 أسرة بفعل الهجمات المتكررة التي شنتها قوات الدعم السريع على المدنيين.

وتشير الأرقام إلى أن عدد النازحين من مخيم زمزم إلى مدينة الفاشر بين 11 أبريل 2025 وحتى 16 أبريل 2025، بلغ نحو 103 آلاف و712 أسرة، ما يعادل 515 ألفا و415 فردًا، وفقًا للمعلومات الواردة من الإدارة المجتمعية بالمخيم ومنظمات الهجرة الدولية.

وقال المتحدث الرسمي باسم النازحين في مخيم زمزم، محمد خميس دودة، للجزيرة نت، إن أوضاع النازحين في مدينة الفاشر في تدهور متزايد يوما بعد يوم، موضحا أن الجميع يعاني من نقص حاد في المأوى والغذاء والمياه الصالحة للشرب والرعاية الصحية.

وأشار إلى أن العديد من النازحين يضطرون للنوم على الأرض تحت الأشجار، دون أن يجدوا ما يسد جوعهم، وناشد المجتمع الدولي بالتدخل العاجل لتخفيف معاناتهم وتوفير الدعم الضروري للنازحين المحاصرين.

وعانت مدينة الفاشر والمخيم من حصار وقصف مدفعي عنيف عدة أشهر قبل أن تسيطر الدعم السريع على المخيم في 13 أبريل الجاري، حيث أدت عملية الاقتحام إلى تفاقم معاناة النازحين، الذين فروا إلى الفاشر مع فقدهم كثيرا من مقومات الحياة الأساسية.

وقال دودة، إن اللجنة العليا للمخيم قد سجلت 1500 قتيلا في الهجوم الذي استهدف المخيم، وأشار إلى أن من الضحايا عددًا كبيرًا من الأطفال والنساء وكبار السن، إضافة إلى طلاب الخلاوي (المدارس القرآنية) الذين كانوا موجودين في المنطقة أثناء الهجوم.

وأضاف أن هذه الحصيلة تمثل مأساة إنسانية كبيرة، حيث فقدت العديد من الأسر أحباءها في لحظات من الرعب والدمار، وذكر أن اللجنة تعمل على توثيق الأضرار وتقديم تقارير للجهات الدولية لضمان تقديم الدعم اللازم للمتضررين.

ورغم ذلك، لا يزال الجيش السوداني وحلفاؤه يسيطرون بقوة على المواقع الحيوية في مدن الفاشر التاريخية وبعض المناطق المحيطة بها، محققين تقدمًا يوميًا على مختلف الجبهات.

وفي تطور ميداني، قال الإعلام العسكري التابع للفرقة السادسة عبر صفحته على فيسبوك الأربعاء، إنه تمكن من إحباط محاولة هروب عناصر من الدعم السريع في قرية تبلدية قرب الفاشر.

وأشار إلى أن المدينة شهدت اشتباكات عنيفة أسفرت عن مقتل العشرات من عناصر المليشيا، إضافة إلى إحراق ثلاث سيارات دفع رباعي، بينما فر الباقون إلى غرب المدينة.

وأكد أن العملية تمت بالتنسيق بين القوات المسلحة والقوة المشتركة والشرطة والأمن والمقاومة الشعبية، بهدف القضاء على الأوكار التي يتحصن فيها المقاتلون الفارون.

وفي سياق متصل، أعلن مجلس السيادة يوم الاثنين، أن الحكومة السودانية وافقت على طلب الأمم المتحدة بإقامة قواعد إمداد لوجستية في مدينتي طويلة ومليط، لتسهيل العمل الإنساني في هاتين المنطقتين.

وجاءت هذه الموافقة في اتصال هاتفي تلقاه رئيس مجلس السيادة، عبد الفتاح البرهان، من مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، توم فليتشر، وقد أعرب المتحدث الرسمي باسم الإدارة العليا لمخيم «زمزم»، محمد خميس دودة، عن تحفظاته على المقترح المقدم من الأمم المتحدة.

وقال للجزيرة نت، إن المناطق المقترحة كنقاط انطلاق لتوزيع المساعدات تقع تحت سيطرة أحد أطراف النزاع المسلح، مثل منطقة مليط التي تخضع حاليًا لسيطرة قوات الدعم السريع، وأشار إلى أن هذه المنطقة تخضع لقوانين وإجراءات تفرضها الدعم السريع، مما يجعل قبول هذا الاقتراح غير ممكن.

ولفت إلى أن منطقة طويلة التي تخضع لسلطات حركة جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور، متهما هذه الجهات بعدم الحياد في إيصال المساعدات للمستحقين.

ومنذ أن أعلن الجيش السوداني سيطرته الكاملة على العاصمة الخرطوم، تحول الصراع بوضوح نحو غرب السودان، وبالتحديد إلى مدينة الفاشر، التي عادت لتكون محور الاهتمام وسط تصاعد التعقيدات الأمنية والإنسانية فيها. حيث يعاني المدنيون المحاصرون الآن من أوضاع صعبة، ويطلبون المساعدة من جميع الجهات.

مئات آلاف الأسر تنزح بسبب الحرب

# مفاوضات الدوحة تُمهّد الطريق لوقف إطلاق النار بالكونغو الديمقراطية

الوساطة القطرية نجحت في التوصل لوقف إطلاق النار

«وكالات» : في خطوة قد تمثل تحركًا نحو إنهاء سنوات من النزاع المسلح في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، توصلت حكومة الكونغو الديمقراطية وحركة «إم23-» إلى اتفاق مبدئي خلال مفاوضات استضافتها العاصمة القطرية الدوحة.

وقد أعلنت الرئاسة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في بيان مشترك مع تحالف نهر الكونغو وحركة إم23-، عن التوصل إلى اتفاق فوري لوقف القتال.

وأكد البيان التزام الطرفين بوقف الأعمال العدائية والرفض القاطع لخطاب الكراهية، مع التزامهما الكامل بهذه المخرجات طوال فترة المحادثات.

كما أعرب الجانبان عن شكرهما لدولة قطر على جهودها المستمرة والتزامها الثابت بتيسير محادثات السلام.

من جهة أخرى، ذكرت وكالة الأناضول أن الطرفين اتفقا على مبدأ هدنة ووقف القتال فور الانتهاء من التفاصيل التقنية المتعلقة بالاتفاق.

ويُعتبر هذا الاتفاق المبدئي خطوة نحو تطبيق وقف إطلاق النار بين حكومة كينشاسا وحركة إم23-، بهدف حماية المدنيين وتقليل التوترات العسكرية في المنطقة.

كما يعكس رغبة الطرفين في التوصل إلى حلول سياسية تسهم في استقرار المنطقة التي عانت لسنوات من الصراع المستمر.

واتفق الطرفان على العمل معا لوضع خطة واضحة تضمن الاستقرار العسكري في المناطق المتنازع عليها.

ويعد هذا التفاهم إشارة قوية إلى إمكانية الوصول إلى اتفاق شامل في المستقبل، إذا تمت معالجة القضايا العالقة مثل إدارة المنطقة وتنظيم العودة الطوعية للنازحين.

كما أكد الطرفان التزامهما بتكثيف الجهود من أجل التوصل إلى حلول مستدامة تهدف إلى إنهاء التوترات الأمنية التي تؤثر على حياة ملايين المدنيين.

ومن المتوقع أن تشهد الفترة المقبلة مزيدًا من المفاوضات لتحديد التفاصيل الدقيقة بشأن كيفية تنفيذ الهدنة وإيجاد حلول مستدامة لعدد من القضايا التي لا تزال تؤثر على الوضع الأمني في المنطقة.

# لبنان لسفير ايران : تقيد بالأصول الدبلوماسية

السفير الإيراني لدى لبنان مجتبى أماني

«وكالات» : بعد استدعائه من قبل وزير الخارجية اللبناني يوسف رجّي بسبب تصريحاته عن تسليم السلاح، أعلنت وزارة الخارجية اللبنانية أن السفير الإيراني مجتبى أماني، حضر أمس الخميس إلى مقر الوزارة. وقالت في بيان إنه حضر بناء لاستدعائه على خلفية مواقفه العلنية الأخيرة.

كما أضافت أنه التقى الأمين العام السفير هاني الشميطلّي، الذي أبلغه ضرورة التقيد بالأصول الدبلوماسية المحددة في الاتفاقيات الدولية الخاصة بسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وفي مقدمتها اتفاقية فيينا.

وكان رجّي قد استدعى أماني، لمساءلته بشأن ما نشره على صفحته في منصة «إكس» قبل أيام حول مسألة حصرية السلاح، معتبراً أن نزعه مؤامرة.

غير أن السفير الإيراني أوضح في تصريحات صحافية رداً على قرار استدعائه أنه تبلغ الاستدعاء، لكنه اعتذر عن الحضور.

يشار إلى أن أماني كان قال عبر «إكس» إن «مشروع نزع السلاح (حزب الله) مؤامرة واضحة».

كذلك اعتبر أنه «في الوقت الذي تواصل فيه الولايات المتحدة تزويد الكيان الصهيوني بأحدث الأسلحة والصواريخ، تمنع دولا من تسليح وتقوية جيوشها، وتضغط على دول أخرى لتقليص ترسانتها أو تدميرها تحت ذرائع مختلفة». ورأى أنه «بمجرد أن تستسلم تلك الدول لمطالب نزع السلاح، تصبح عرضة للهجوم والاحتلال، كما حصل في العراق وليبيا وسوريا».

أتى ذلك، بعد إعلان الرئيس اللبناني جوزيف عون أكثر من مرة خلال الفترة الماضية أنه عازم على حصر السلاح في يد الدولة.

بينما أشارت بعض أوساطه إلى أنه سيدعو إلى حوار وطني من أجل بحث الاستراتيجية الدفاعية، وحصر السلاح بيد الدولة.

فيما أكد حزب الله بداية أنه مستعد لبحث الاستراتيجية الدفاعية مع الحكومة والرئيس.

إلا أنه أكد لاحقاً ألا حديث عن تسليم السلاح قبل الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، وحذر من أن «اليد التي ستمتد للسلاح ستقطع».

# عراقجي لـ «الترويكا» الأوروبية : مستعد للحوار والكرة في ملعبكم

«وكالات» : بعد زيارته إلى روسيا والصين، اقترح وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي على كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا استئناف الحوار.

وقال في منشور على حسابه في منصة إكس أمس الخميس، إن العلاقات مع الدول الثلاث «متراجعة حالياً»، مؤكدا أن الوضع الراهن من تراجع للعلاقات بين بلاده والثلاثي الأوروبي ، غير مفيد لأي طرف.

كما أضاف أنه عرض الحوار عندما التقى بوزراء خارجية الدول الثلاث في سبتمبر الماضي بنيويورك.

ولفت الدبلوماسي المخضرم إلى أنه اقترح بدلا من المواجهة، التعاون ليس فقط في القضية النووية، بل في جميع المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك، لكن الترويكا الأوروبية اختارت الطريق الصعب.

لذا أكد أنه يجدد اقتراحه الحوار. وشدد على أنه مستعد بعد مشاوراته الأخيرة في موسكو وبكين، لاتخاذ الخطوة الأولى بزيارة باريس وبرلين ولندن.

كما اعتبر أنه «كان مستعدًا للتفاوض والحوار قبل البدء بالمحادثات غير المباشرة مع الولايات المتحدة، لكن الدول الثلاث انسحبت.» ورأى أن الكرة الآن باتت في ملعب تلك الدول، داعيا إياها إلى سلوك طريق مختلف.

وكانت الدول الأوروبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة استأنفت التفاوض عام 2021 مع طهران في فيينا، إلا أن تلك المفاوضات التي امتدت أشهرا لم تفض إلى نتائج تذكر.

في حين بدأت واشنطن قبل أسبوعين مفاوضات غير مباشرة مع الجانب الإيراني من أجل التوصل إلى اتفاق نووي جديد، وعقدت جولتين في مسقط وروما، وصفتا بالإيجابية والبناءة.

بينما يرتقب أن تشهد سلطنة عمان يوم السبت المقبلة جولة ثالثة من المباحثات الفنية بين البلدين.

# إجراءات تصاعدية ونذر حرب جديدة بين الهند وباكستان

جنود من الجيش الباكستاني يقفون على مركبة تحمل صاروخًا باليستيًا بعيد المدى من طراز شاهين

«وكالات» : تبادلت الهند وباكستان أمس الخميس إجراءات تصعيدية، شملت التجارة والنقل ووقف الخدمات القنصلية، وسط مخاوف من اندلاع حرب بين القوتين النوويتين.

ويأتي ذلك بعد يوم من مقتل 26 هنديا في هجوم مسلح بكشمير حملت نيودلهي إسلام أباد المسؤولية عنه.

وقد توعد رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي من سماهم الإرهابيين وداعميهم بالمتابعة والعقاب بما يفوق خيالهم وفق تعبيره،

ودعا رئيس الوزراء الهندي إلى اجتماع لجميع الأحزاب مع أحزاب المعارضة أمس الخميس لاطلاعهم على رد الحكومة على الهجوم.

وقال وزير الخارجية الهندي فيكرام ميسري، الأربعاء، إن هناك تورطا عبر الحدود في الهجوم، وأعلن عن تعليق العمل معاهدة مهمة لتقاسم مياه نهر السند ظلت قائمة على الرغم من اندلاع حربين بين الدولتين المتنافستين المسلحتين نوويا.

وأفادت وسائل إعلام محلية هندية أمس الخميس أن نيودلهي استدعت كبير الدبلوماسيين في السفارة الباكستانية في العاصمة لإخطاره بأن جميع المستشارين العسكريين في البعثة الباكستانية أشخاص غير مرغوب فيهم ومنحهم أسبوعا للمغادرة، وهو أحد الإجراءات التي أعلنها ميسري الأربعاء.

وأعلنت الخارجية الهندية تعليق خدمات التأشيرات للباكستانيين فورا ونصحت ن الهنود المتواجدين في بباكستان بالمغادرة بأقرب وقت.

ولم يتأخر الرد الباكستاني، فقد أعلنت إسلام أباد أنه سيتم تقليص موظفي المفوضية العليا الهندية في إسلام آباد إلى 30 شخصا.

واعلنت باكستان أن مستشاري الدفاع الهنود في إسلام آباد أشخاص غير مرغوب فيهم وعليهم المغادرة بنهاية أبريل الجاري.

كذاك أغلقت باكستان مجالها الجوي أمام الطائرات الهندية، وقالت إن أي محاولة لانتهاك حقوقها في النهر السفلي ستعتبر بمثابة عمل حربي.

وشددت على رفضها إعلان الهند تعليق معاهدة مياه نهر السند.

ونقلت وكالة رويترز عن وزير الطاقة الباكستاني أويس لاغاري قوله إن تعليق الهند معاهدة مياه نهر السند يندرج ضمن حرب المياه ووصفه بالعمل الجبان وغير القانوني.

وشملت الإجراءات الباكستانية تعليق التجارة مع الهند بما في ذلك من وإلى أي دولة ثالثة عبر أراضيها

وقد عقدت لجنة الأمن القومي في باكستان اجتماعا برئاسة رئيس الحكومة شهباز شريف ومشاركة وزراء وقادة الجيش وأجهزة الاستخبارات لبحث التوتر مع الهند.

وعلم مراسل الجزيرة بأن اجتماع لجنة الأمن القومي الباكستانية سيبحث التعبير عن القلق إزاء الخطوات الهندية الأخيرة، والتأكيد على رفض انسحاب الهند من معاهدة مياه نهر السند والتشديد على ما تسميه إسلام أباد القدرة الباكستانية على الدفاع عن مقدرات الدولة.

وقالت مصادر إن الاجتماع سوف يتضمن كبار القيادات المدنية والعسكرية، حيث من المتوقع أن يتناول الوضع الأمني الداخلي والخارجي ومراجعة الإجراءات التي أعلنت عنها الهند بشكل متسرع.

وتعليقا على هذه التطورات، دعت الأستاذة في جامعة أوب جندال الهندية سريرادها داتا باكستان إلى تجنب التصعيد واللجوء إلى المسارات الدبلوماسية لنزع فتيل التوتر الأخير مع الهند.

وتوقعت في تصريح للجزيرة نت أن نيودلهي لن تتعامل مع الوضع الراهن باستخفاف.

وشددت على أن تصعيد العداء في منطقة تعاني أساسا من هشاشة أمنية، لا يمكن للطرفين تحمله.

من جانبه، حذر المدير التنفيذي لمعهد صنوبر في باكستان قمر شيما من أن التصعيد الراهن بين باكستان والهند قد يؤدي إلى زيادة حدة التوترات واحتمالات ارتكاب أخطاء في الحسابات.

وأشار في تصريح للجزيرة نت إلى أن باكستان ترى أن طرفا ثالثا استغل الوضع القائم، وقد يستغل أطراف آخرون في المنطقة هذا التصعيد لممارسة مزيد من الضغط على باكستان أو تحديها، أو النيل من موقعها الإقليمي والدولي.

وأكد شيما أن باكستان تتجه نحو مراجعة كافة الاتفاقيات الموقعة سابقا مع الهند، موضحا أن إسلام آباد تعتزم الانسحاب منها واحدة تلو الأخرى، بما في ذلك تلك التي أبرمت في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات.

وأشار المحلل الباكستاني إلى أن الأوضاع تسير نحو مزيد من التصعيد، لاسيما في ظل التصريحات الأخيرة لرئيس الوزراء الهندي، الذي أكد أن بلاده ستعمل على تحديد وتعقب ومعاقبة المسلحين، متهما الهند بأنها شاركت في قتل باكستانيين عبر عناصر مجهولة الهوية.

ووصف شيما التوتر الحالي بأنه تحد دبلوماسي مشترك لكلا البلدين، محذرا من دخول الجانبين في صراع عالمي لكسب الحلفاء والداعمين.